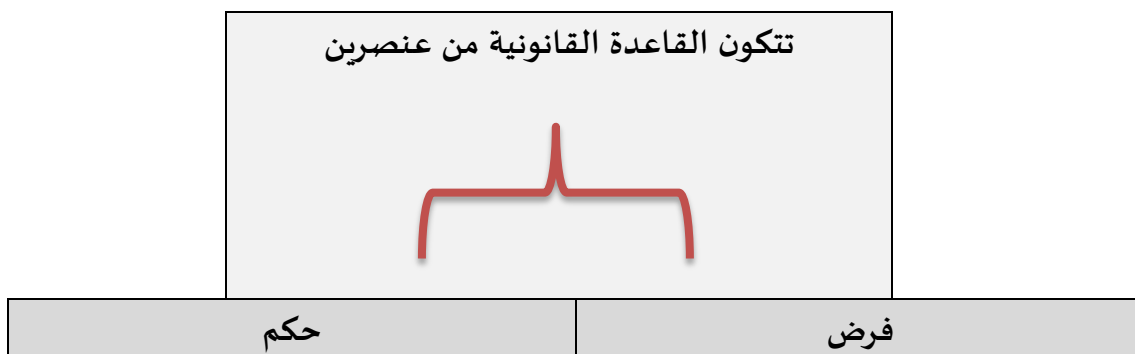


معنى الفرض والحكم في القاعدة القانونية:

ان القاعدة القانونية تتكون من عنصرين العنصر الاول يسمى الفرض والعنصر الثاني يسمى الحكم:



الفرض: (أو افتراض) وتقابل كلمة hypothesis في اللغة الانكليزية ويُقد به هو توفر حالة بشروط معينة، اذا ما تحققت يترتب عليها اثر قانوني والاثر القانوني هو ما نسميه بالحكم.

اذن الحكم: وتقابل كلمة solution (أي الحل) في اللغة الانكليزية ويُقصد منه الاثر القانوني الذي يترتب على الفرض.

فمتى ما تحقق الفرض يتحقق الحكم، فمن يسرق (كفرض) يُعاقب بالسجن أو الحبس (كحكم)، ومن يقتل (كفرض) يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد (كحكم). في قانون العقوبات العراقي.

اذا قاما شخصين بالتعاقد فيما بينهم (أي ابرام عقد) (كفرض) يترتب على ذلك انهم يكونوا ملتزمين بتنفيذ بنود العقد (كحكم) في القانون المدني العراقي.

من يتزوج (كفرض) فانه يترتب على الزوجين حقوق والالتزامات تجاه بعضهم الاخر (كحكم) بموجب قانون الاحوال الشخصية.

من يعمل في شركة أو قطاع خاص (كفرض) فانه يلتزم بتعليمات صاحب العمل وله مقابل ذلك حقوق تجاه صاحب العمل (كحكم) بموجب قانون العمل العراقي.

من يستكمل دراسة القانون لمدة أربع سنوات ويقدم بطلب لثقابة المحامين ويحصل على هوية المحامين (كفرض)، فانه يصبح محامي له حقوق وعليه التزامات (كحكم) بموجب قانون المحاماة العراقي.

من يرشح لانتخابات مجلس النواب العراقي ويفوز في الانتخابات (كفرض) فانه يصبح عضو مجلس النواب (كحكم) بموجب الدستور العراقي.

اذن احبائي كل قاعدة قانونية تتكون من عنصرين الفرض والحكم ولا يشترط ان يكون الفرض في البداية عند صياغة النص القانوني ويليه الحكم وانما قد يكون الحكم يأتي في بداية النص القانون ويليه الحكم.

مثال اخير:

تنص المادة ٤٤٠ من قانون العقوبات العراقي على:

